مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد: 05 العدد: 01 يناير 2022 ص ص: 315-344
ر ت م د (ISSN): 2602-618X / ر ت م د إ (E-ISSN): 2710-8031

# السياسة المالية للدولة الزيانية بين التنظير والواقع

# من خلال كتاب أبي حمو موسى الثاني "واسطة السلوك في سياسة الملوك" (633- 962هـ / 1235- 1554م)

# The financial policy of the Zayanide state between theory and reality through the book of Abi Hamou Mousa II "Wasitat al-Suluk fi siyassat al molouk" (633- 962H / 1235- 1554J)

عبد القادر طويلب [1]♦ أحمد الحمدي [2]

[1] جامعة وهران -1- أحمد بن بلة toulaek1982@gmail.com

[2] جامعة أحمد دراية - أدرار elhamdi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الإرسال: 2021/10/10 تاريخ القبول: 2021/11/14 تاريخ النشر: 2022/01/31

**الملخص باللغة العربية:**

موضوع البحث هو التاريخ الاقتصادي للدولة الزيانية التي قامت بالمغرب الأوسط بعد ضعف الدولة الموحدية، بين 633- 962هـ / 1235- 1554م، الغرض منه التعرف على السياسة المالية التي انتهجها سلاطين هذه الدولة من أجل توفير الأموال لبيت المال أو خزانتها العامة، وتتبعنا فيه من خلال ما توفر من مادة تاريخية في المصادر على اختلاف أنواعها وحتى كتب الجغرافيا والنوازل الفقهية سيرتهم وسياستهم المالية ومحاولة رفع الغموض الذي يكتنف هذه الدولة في ما تعلق بالجباية والمغارم والضرائب، ومحاولة المقارنة بين الوصايا التي قدمها السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني(760- 791هـ) لابنه وولي عهده أبي تا شفين الثاني في كتابه "واسطة السلوك في سياسة الملوك" وهو كتاب في الأداب السلطانية الغرض منه توجيه النصائح والمواعظ في كيفية الحكم وسياسة الرعية والمحافظة على الملك، ووجدنا تلازما بين الوصايا وسياسة ملوك هذه الدولة، واهتمامهم بالمال الركيزة الأساسية في الملك مع العدل. كما بينا دور القبائل العربية والبربرية التي كانت جزء من النظام المالي للدولة الزيانية كقبائل غارمة خاضعة للفروض واللوازم والضرائب التي كانت تلزمها بها، والتي كانت مظهرا من مظاهر الولاء والخضوع.

♦ المؤلف المرسل

**الكلمات المفتاحية:** التاريخ الاقتصادي، الدولة الزيانية، السياسة المالية، أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك.

**Abstract:** The subject of the research is the economic history of the Zayanide state, which was established in the Middle Maghreb after the weakness of the Almohade state, between 633-962 AH / 1235-1554 AD, the purpose of which is to identify the financial policy pursued by the sultans of this state in order to provide funds for the House of Money or its public treasury, and we tracked it through What is available of historical material in the sources of all kinds, even geography books and jurisprudential calamities, their biography and financial policy, and an attempt to remove the ambiguity surrounding this state in relation to collection, debts and taxes, and an attempt to compare the commandments made by Sultan Al-Zayani Abu Hamu Musa II (760-791 AH) to his son And his crown prince, Abi TaShafin II, in his book "Wassitat al-Suluk fi Siyasat al-Muluk," a book on royal etiquette, the purpose of which is to give advice and exhortations on how to govern, the policy of the subjects, and the preservation of the king. We also showed the role of the Arab and Berber tribes that were part of the financial system of the Zayanide state as in debt tribes subject to the duties, supplies, and taxes that were obligated to them, which was a manifestation of loyalty and submission.

**Keywords:** Economic History; Zayanide state; financial policy; Abou Hamou Moussa II; Wassitat Assuluk**.**

**مقدمة:** اهتم المؤرخون والدارسون بالدولة الزيانية، التي قامت بالمغرب الأوسط بين القرن 7هـ إلى القرن 10هـ ( 13- 16م) وبحثوا تاريخها السياسي والعسكري، واستوفوا جميع حيثياته. كما اهتموا أيضا بجانب آخر لا يقل أهمية عن الجانبين الأولين، وهو الجانب الحضاري العلمي والعمراني، وهو الآخر قد أفاضوا فيه وأجادوا. إلا أننا وجدنا جوانب أخرى تحتاج إلى البحث والدراسة، حاول عدد من الباحثين سبر أغوارها ونفض الغبار عنها اتماما للدراسات السابقة، وهو الجانب الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة، إلا أن هذه الدراسات قليلة، وتبقى تثير الفضول وتدعوا إلى البحث فيها من جديد.

وفي هذا البحث، نحاول السير في نفس الطريق، والمساهمة ولو بالشيء اليسير، وانطلاقا من المادة العلمية المتوفرة، في دراسة السياسة المالية للدولة الزيانية، وذلك انطلاقا من كتاب ألفه أحد سلاطين هذه الدولة، وهو كتاب "واسطة السلوك في سياسة

الملوك" لأبي حمو موسى الثاني (760- 791هـ/ 1359- 1389م)، بين التنظير من خلال الوصايا المالية التي قدمها لولي عهده أبي تاشفين الثاني، والواقع الذي عاشته الدولة الزيانية من خلال تتبع سياسة سلاطينها المالية، منذ نشأتها، محاولين التعرف على سياستها المالية، والنظم المالية والأجهزة الإدارية التي كانت تسير بيت المال الزياني، وهل توافقت النظرية مع التطبيق؟

وللإجابة على هذا التساؤل اتبعنا المنهج التاريخي الذي يقوم على استقراء المادة التاريخية من مصادرها وتحليلها ومقارنة الأخبار التاريخية مع الآداب والوصايا السلطانية التي ذكرت في كتاب واسطة السلوك.

## 1- كتاب أبي حمو موسى الزياني "واسطة السلوك في سياسة الملوك":

يعتبر كتاب "واسطة السلوك في سياسة الملوك" من أهم المصادر التي وصلتنا عن تاريخ الدولة الزيانية وهو كتاب في الآداب السلطانية من تأليف السلطان الزياني أبي حمو موسى الثاني (760- 791هـ / 1359- 1389م)، أراد في هذا المؤلف توجيه نصائح وإرشادات لولي عهده أبي تاشفين، حيث يقول :" فرأينا أولى ما نتحف به ولي عهدنا، ووارث مجدنا، والخليفة إن شاء الله من بعدنا، وصايا حكمية، وسياسة عملية علمية مما تخص به الملوك وتنتظم بها أمورهم انتظام السلوك في سياسة الملوك، ولذلك سميت هذا الكتاب واسطة السلوك في سياسة الملوك، ليكون اسمه يوافق مسماه، ولفظه يطابق معناه."[1]

### 1.1- نظرة أبو حمو موسى للمال:

ومن أهم الوصايا التي أسداها إلى ابنه، ما تعلق منها بالسياسة المالية، ونظرة هذا السلطان للمال بالنسبة للدولة الزيانية، فقد جاء في وصاياه قوله:" اعلم يا بني أن **المال حرز الملك** وبه ينتظم انتظام السلك، فاحرز حرز مالك بقليل الثناء وتصرف فيه تصرف أهل العقل والذكاء... ثمر مالك تبلغ آمالك، فإن من قل ماله تلاشت حاله وقلت أعوانه وضعفت أنصاره، المال زين والإقلال شين، والمال عون على العدى وحصن يتقى به من الردى، .. وبالمال تستعبد الرجال وتبلغ الآمال وتذل به الرقاب .. **خير المال** ما وقع به

1- أبو حمو موسى الثاني الزياني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تحقيق محمود بوترعة، دار الشيماء، الجزائر، 2012، ص 47.

الانتفاع **وشر المال** ما تركته للضياع يقتر المرء على نفسه توفير أمنه على غيره **فاجمعه من مواضعه ووفره ونم جبايته وثمره، وقو مادته بالعدل وتوسط في العطاء والبذل**."[2]

يتبين من هذه الوصية الأولى أن السلطان الزياني أبا حمو موسى الثاني يعطي قيمة كبيرة وأهمية بالغة للمال كدعامة أساسية للملك، به يحفظ ويكثر الأعوان ويدفع به الأعداء، ويدعو إلى جمعه وتثميره وتنمية جبايته من مواضعه، وعدم الإسراف في إنفاقه.

هذا من الجانب النظري، النصائح التي قدمها السلطان لابنه، فهل نجد لها تمثلا في واقع الدولة الزيانية، وفي سياسة سلاطينها ؟

**2.1- الواقع المالي للدولة الزيانية:**

وللإجابة على هذا التساؤل لابد من تتبع سيرة حكام الدولة الزيانية من خلال المصادر التاريخية التي أرخت لتلك الفترة من تاريخ المغرب الأوسط، ونبدؤها من أول سلاطينها وهو يغمراسن بن زيان (633-681هـ/236- 1283م)، نجد أن هذا السلطان قد اهتم بالجانب المالي في إقامة أركان دولته من خلال إنشائه للدواوين، منها ديوان بيت المال أو كما يعرف في تلك الفترة بديوان الأشغال، فقد ذكر المؤرخين المعاصرين لهذه الدولة الأخوين ابنا خلدون أنّ: " يغمراسن بن زيان الذي استقل بالمغرب الأوسط، كان أقوى كاهلا على حمل الملك واضطلاعا بالتدبير والرياسة، واتخذ الآلة ورتب الجنود والمسالح، واستلحق العساكر من الروم والغز رامحة وناشبة، **وفرض العطاء واتخذ الوزراء والكتاب، وبعث في الأعمال** ولبس شارة الملك والسلطان، واقتعد الكرسي.[3] وهو أول من خلط زي البداوة بأبهة الملك.[4]

ولا يمكن لهذا السلطان أن ينفق على حاشيته وموظفيه وجنوده ويبذل لهم العطاء لو لم يكن له من الأموال التي تسمح له بذلك، إلا أن المصادر التاريخية لا تسمح لنا بمعرفة

---

2- المصدر السابق، ص 62. وقد وردت كلمة "جبايته" "حيالته في النسخة المحققة والصواب ما أثبتناه من خلال النسخة الأصلية دون تحقيق وهي المناسبة للسياق، يرجع إلى: أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1279هـ، ص 9.

3- ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج7، ضبط، خليل شحادة، مراجعة، سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421هـ/ 2000م، ص 105، 106.

4 - ابن خلدون يحيى، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج1، تح، عبد الحميد حاجيات، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 226.

مصادر تلك الأموال، هل هي من موارد بيت المال الشرعية، أم هي من الضرائب والمكوس التي كانت تفرضها الدول على الرعية في تلك الفترة.

وإذا أخذنا بالتحليل الخلدوني الذي يقول أنّ الدولة إذا كانت على سنن التغلب والعصبية، الذي هو شأن الدولة الزيانية، فلا بد من البداوة في أول أمرها، التي تقتضي المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافي عن أموال الناس، والغفلة عن تحصيل ذلك إلا في النادر، فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التي تجمع الأموال من مجموعها.[5]

وعليه فإن الدولة الزيانية في أول أمرها وفي فترة حكم يغمراسن بن زيان، كانت فيها الضرائب قليلة، ولم تكن تأخذ من الرعية إلا ما أوجبه الشرع. وإن وجدت ضرائب فهي قليلة، وهذا بالنظر إلى انعدام المادة التاريخية التي توضح وتبين لنا تفصيل الجباية في تلك الفترة.

ومن نتائج هذه الوضعية أن الرعية تنشط في العمل والاستثمار، فيكثر الاعتمار ويحدث الرخاء الاقتصادي في الدولة، كما عبر عن ذلك ابن خلدون بقوله:" وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع، فكثرت الجباية التي هي جملتها."[6]

ومما نعرفه عن جباية الدولة الزيانية في عهد السلطان يغمراسن بن زيان، المغارم التي كان يفرضها على القبائل العربية والبربرية بعد غزوها وفرض الطاعة عليها، فقد ذكر "يحيى بن خلدون" في كتابه عن يغمراسن بن زيان وغزواته التي شنها ضد القبائل العربية أنه:" تخلل هذه السنين (الستينات من المائة السابعة) من غزوات أمير المسلمين أبي يحيى، قدسه الله، العرب بصحرائها إثنان وسبعون غزاة، إلى أن استعبد أحرارهم، **واستغرم** عن يد وهم صاغرون **أموالهم**."[7]

وممّا عرف أيضا عن السلطان "أبي حمو موسى الأول بن أبي سعيد عثمان بن يغمراسن بن زيان" (707-718هـ/ 1307-1317م)، رابع حكام الدولة الزيانية الذي أخضع كثيرا من القبائل المجاورة لتلمسان في الشمال والجنوب، وتوسع شرقا على حساب الدولة الحفصية فبلغ بجاية وقسنطينة، وتصدى للمرينيين غربا، وساد بلاده الأمن، ونتيجة هذه الأعمال

5 - ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، ج2، تح، علي عبد الواحد وافي، ط7، دار نهضة مصر، الجيزة، 2014، ص 688.

6 - نفسه، ص 688.

7 - ابن خلدون يحيى، بغية الرواد، ص 228.

العسكرية وحاجات الجند للأموال عمل على **فرض الضرائب** والإستكثار منها تلبية لنفقات الجيش.[8] حتى أن "يحي ابن خلدون" عندما ذكر أوصاف هذا السلطان وأعماله، قال عنه:" .. وملأ المطامير والصناديق.."[9] وفي هذا إشارة إلى الجباية التي كان يتحصل عليها من إنتاج الأراضي الزراعية، من حبوب وغيره، حتى امتلأت المخازن بالطعام، والأموال من ضرائب على التجار والحرفيين وغيرهم حتى ملأ الصناديق بنفيس الأموال من الذهب والفضة.

كما يذكر المؤرخ نفسه أن السلطان "أبا تاشفين الأول" ( 718- 737هـ / 1318-1337م) عندما بويع بالسلطنة سنة 718هـ، بعد وفاة أبيه "أبي حمو"، " رفع عن العامة مبتدع الوظائف"[10] وهي الضرائب غير الشرعية والتي عبر عنها أنها مبتدعة لم تكن موجودة من قبل ولا أصل لها في الشرع، كانت تفرضها الدولة الزيانية على الرعية لتلبية حاجاتها المالية، والتي كانت محل سخط من طرف الرعية، فكان يلجأ السلاطين إلى إزالتها في بداية حكمهم من أجل تأليف الرعية عليهم وتسكين قلوبهم، لكن سرعان ما تعود هذه الضرائب للظهور من جديد عند استتباب الأمر لهم.

كما أن هذه المعلومة تفيد أيضا، بأن الفترة السابقة لهذا السلطان تميزت بكثرة الضرائب غير الشرعية والتي ملأت خزائن الدولة، وأعطاها وصف " مبتدع الوظائف" التي كانت مفروضة على أهل تلمسان مما دفع السلطان إلى رفعها وإزالتها عنهم.

وعندما غزا الجهة الشرقية من أجل الاستيلاء عليها، بنى حصن "تامزيزدكت" قرب بجاية لتجهيز الكتائب، وأنزل به العساكر حوالي ثلاثة آلاف، وملأ خزائنه بالأقوات، وأخذ الرهن من سائر القبائل على الطاعة واستوفوا **جبايتهم**.[11] دون أن يبين طبيعة هذه الجباية أهي من موارد شرعية، أو وظائف وضرائب زائدة. والأكيد أنهم يلزمون الرعية بمقدار معين من خراج أراضيهم يدفعونه لبيت المال، على غرار ما كانت تفعله الدولة الموحدية، عندما قام عبد المومن بن علي خليفة الموحدين بمسح أراضي الدولة وفرض الخراج على ثلثي الأرض عينا ونقدا.

وكذلك في عهد هذا السلطان ومن خلال رسالة بعثها وزيره "هلال بن عبد الله" إلى "جاقمو الثاني" (خايمي الثاني) ملك أراغون بمناسبة عقد الصلح، يذكر فيها أن الدولة

---

8 - هاني سلامة، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان لابن الأحمر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1421هـ/2001م، ص: 63، هامش: 2.

9 - ابن خلدون يحيى، بغية الرواد، ص 235.

10 - نفسه، ص 239.

11 - ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون، ج7، ص144.

الزيانية مستعدة لإقراضه ما تيسر من الذهب بعد إعطاء الضمان والرهن في الذهب، تراوحت بين العشرين ألف دينار ذهبي، والخمس مائة دينار. ويرى الباحث "سعيدان" من خلال هذه الرسالة أن بيت مال الدولة الزيانية في هذه الفترة كان في حالة حسنة بفضل النشاط التجاري الهام الذي كان سائدا في الدولة الزيانية، وأن المداخيل المالية من الذهب كانت كبيرة،[12] واعتمادها عليها بشكل كبير، لأن التغيرات المفاجئة التي كانت تطرأ على المحاصيل الزراعية من وقت لآخر، والتي تسبب نقصا في مداخيل الضرائب المفروضة عليها. وكذلك التغيرات التي كانت تحدث على الحدود بسبب الصراع بين الدولتين الجارتين الحفصية والمرينية.[13] مما يجعلها كذلك تفقد السيطرة على كثير من الأقاليم ويحرمها من جبايتها. ويتأثر بيت المال من وراء ذلك.

وهنا نلاحظ كذلك في السياسة المالية تنويع في مصادر الدخل للدولة الزيانية، فلم تعتمد على المصادر التقليدية، بل استفادت من مجالها الجغرافي، وسواحلها البحرية وما تحتويه من موانئ، والنشاط التجاري الذي كانت تعيشه، ووضعت ديوان البحر (الجمارك) فيه موظفون، من أجل تحصيل الضرائب على التجارة الخارجية التي كانت تتم فيها المبادلات التجارية مع الجمهوريات الإيطالية، بلاد الأندلس والممالك النصرانية الإسبانية. وكان أهم ميناءين هما ميناء هنين والمرسى الكبير.[14]

أما في عهد السلطانين "أبي ثابت" وأخيه "أبي سعيد ابنا عبد الرحمن بن يحيى بن يغمراسن ابن زيان" (749-753هـ / 1348-1352م) ورغم ازدواجية الحكم في الدولة الزيانية، إلا أنها لم تكن سببا في تعطيل الجباية، بل ضبطت الأمور في عهديهما، واختص كل واحد منهما بجانب من الحكم، فكانت الشؤون السياسية وتدبير الحكم والجبايات بيد "أبي سعيد"، واختص "أبو ثابت" بالشؤون العسكرية والحربية، بحسب ماذكره "يحيى بن

12- عمر سعيدان، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر م، دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل، ط1، منشورات سعيدان، سوسة، الجمهورية التونسية، 2002، ص 71.

13 - رشيد بورويبة، وآخرون، الجزائر في التاريخ، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص487.

14 - مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 1426-1427هـ/ 2005- 2006م، ص 275.

خلون" في "بغية الرواد"،[15] ولا يزيد على كلمة الجبايات دون أن يفصل فيها، أو يذكر معطيات أخرى عن السياسة المالية للدولة الزيانية، خاصة ما تعلق بالضرائب والمكوس في هذه الفترة.

أما في عهد السلطان "أبو حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1358-1389م) صاحب الكتاب والوصايا، فإنه قد نهج نفس سياسة سابقيه واهتم بجباية الضرائب، ومحاولة بسط السيطرة والنفود على كل بلاد المغرب الأوسط، فقد نقل عن هذا السلطان أنه كان يهتم بالجباية وجمع الأموال وتكثيرها، وذلك من خلال ما ذكره ابن الخطيب في الإحاطة فيقول عنه:" هذا السلطان مجمع على حزمه، وضمه لأطراف ملكه، واضطلاعه بأعباء ملك وطنه، وصبره لدولة قومه، وطلوعه بسعادة قبيله، عاقل، حازم، حصيف، ثابت الجأش، وقور مهيب، **جماعة للمال**، مباشر للأمور، هاجر للّذات، يقظ، متشمر، قام بالأمر غرة ربيع الأول في عام ستين ( وسبعمائة)، مرتاش الجناح بالأحلاف من عرب القبلة، معولا عليهم عند قصد عدوه، **وحلب ضرع الجباية، فأثرى بيت ماله**، ونبهت دولته، واتقته جيرته، فهو اليوم ممن يشار إليه بالسداد."[16]

وفي إطار هذه السياسة قام بإرسال وزيره "عبد الله بن مسلم" إلى الجهات الشرقية، والذي "..شرع في **تغريم** تلك البلاد.." [17]و"**يجبي الجبايا** من الأعراب" " فانقلب الوزير "عبد الله بن مسلم" **بمال وافر من الخراج**." [18]وهذا تأكيد على ما نصح به ولي عهده، وهو الاهتمام بتوفير الأموال لبيت المال الذي لا غنى للدولة عنه، وفرض المغارم على القبائل التي كانت تشغل بلاد المغرب الأوسط.

أما في عهد السلطان الزياني "أبي عبد الله محمد" المعروف "بابن خولة" والذي حكم من سنة 804هـ إلى سنة 813هـ (1401 -1411م) الذي وصف هو وأيام حكمه بأنه:" ..رحب الفناء، جزل العطاء، ..، والأحوال مرضية، والأسعار رخيصة، والمآرب مقضية، والأرزاق دارة.."[19] هذا الوصف الذي يذكره "التنسي" يبدوا من خلاله أن الدولة الزيانية عرفت فترة

15 - يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ص 257، 258.

16 - لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، م4، ط1، تح، محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1395هـ/1975م، ص 286، 287.

17 - مجهول، زهر البستان في دولة بني زيان، ج2، تح، بوزياني الدراجي، مؤسسة بوزياني للنشر، الجزائر، 2013، ص 310.

18 - نفسه، ص 315.

19 - التنسي، محمد بن عبد الله، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تح، آغا بوعياد محمود، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص ص 230، 232.

انتعاش ورخاء بدت ملامحها وتجلت في سلوك سلطانها الذي كان كريما ويزجل في عطائه لمن حوله، كما استفاد السكان من هذا الانتعاش، بكثرة السلع وتوفرها مع رخس أسعارها، وهذا يرجع بالتأكيد أساسا إلى قلة الضرائب والتكاليف التي كانت تفرض على الفلاحين وعلى أصحاب المهن والتجار، كما ساهم هذا الوضع في انتعاش خزينة الدولة وكثرة مداخيلها. وربما يعود أيضا إلى فترة الاستقرار التي عرفتها تلمسان في الجانب السياسي، بعدما تصالحت مع الدولة المرينية، وكفت عدوانها من جهة الغرب، فأثر هذا إيجابا على الحياة الاقتصادية للمملكة.

وأما السلطان "أبا عبد الله محمد بن أبي تاشفين" المدعو "ابن الحمراء" الذي بويع سنة 827-831هـ/ 1424-1428م، بعد أن خلع السلطان أبا مالك عبد الواحد (814-827هـ / 1411-1424م) بمساعدة السلطان الحفصي "أبو فارس"، فيصف "التنسي" فترة حكمه فيقول:" فقابل الدهر أيامه بالإسعاد، حتى صارت من حسنها كالمواسم والأعياد، وعمّ الخصب في دولته البلاد، وارتفعت عن الرعية الأنكاد.."[20]

والذي يهمنا من هذا الوصف، إشارتان إثنان، الأولى "وعم الخصب في دولته البلاد" فهذا يعني أن تلمسان قبله كانت تعاني الجدب والجفاف، وبطبيعة الحال فإن هذا الوضع سوف يؤثر على كل نشاط في البلاد سواء فلاحي وزراعي أو تجاري، وبالتالي يكون هناك كساد اقتصادي، تتضرر منه الرعية كما تتأثر منه الخزينة العامة أو بيت مال الدولة الزيانية، وربما أدى هذا بالدولة إلى فرض ضرائب ثقيلة على الرعية لتعويض النقص الذي أصابها، فتتأدى من ذلك. أما والحال العكس وهذا الذي حصل بالفعل،حيث أنه مع السلطان الجديد تغيرت الأوضاع، فحدث الخصب، ونشطت الرعية للعمل والإنتاج وكثرت السلع ورخست الأسعار، فاستفاد الجميع دولة ورعية.

وكانت الضرائب والمكوس مجالا للتنافس بين السلاطين عند وصولهم إلى كرسي العرش، فيقومون بإزالتها عند اعتلائهم للعرش، تأليفا لقلوب السكان، أو رأفة ورحمة بهم فيرفعون ما كان عليهم من ضرائب ثقيلة. فجعل هذا الفعل يملأ قلب الرعية بحب السلطان، وتفتديه بأغلى ما تكسب، " فالتحفت قلوبهم على محبته فلا يخرج لهم من بال، ويودون أن يفدوه بالنفس والولد والمال."[21]

ويواصل في وصاياه عن أهمية المال ويذهب في ذلك إلى أبعد حد ويؤكد على دور المال في الدولة وعليه مدارها، فيقول:" اعلم يا بني أن الملك بناء، والعدل أساسه، فإذا

20 - التنسي، المصدر السابق، ص 241، 242.
21 - التنسي، نفسه، ص 242.

قوي الأساس دام البناء، وإن ضعف الأساس انهار البناء، فلا سلطان إلا بجيش ولا جيش إلا بمال ولا مال إلا بجبايا ولا جبايا إلا بعمارة ولا عمارة إلا بالعدل، فالعدل أساس."[22]

وبعد هذا العرض للسياسة المالية لسلاطين الدولة الزيانية التي وردت أخبار تتعلق بالجباية والنظام المالي عنهم يمكن أن نستفيد ما يلي:

**القبائل والسياسة المالية للدولة الزيانية:**

تميزت السياسة الجبائية للدولة الزيانية بطابع خاص، يختلف عما كان عليه في الدولة الموحدية من قبل، أو جاراتها في بلاد المغرب الدولة الحفصية أو الدولة المرينية. وذلك أنها من أجل أن تضمن ولاء القبائل العربية لها، قامت بإقطاعها الأراضي والأقاليم، ومعها الضرائب التي يقومون بجبايتها، ويكون للدولة الزيانية نصيب منها. وربما يعود ذلك إلى ضعف العصبية الزيانية التي كانت تضطر إلى البحث عن حلفاء لها في كل مرة من القبائل العربية أو البربرية، لتقوية سلطانها في المنطقة، ولمواجهة منافسيها شرقا وغربا.

كان للقبائل العربية من "بني هلال" حظوة عند حكام الدولة الزيانية، حيث قاموا بإقطاعهم الأراضي والأقاليم يتحكمون فيها وفي أهلها، يفرضون عليهم الضرائب والمغارم ويقومون بجبايتها لصالحهم. ومن هؤلاء، "بنو مالك بن زغبة وهم بطون ثلاثة: سويد بن عامر بن مالك وهم بطنان، العطاف بن ولد عطاف بن رومي بن حارث. والديالم من ولد ديلم بن حسن بن إبراهيم بن رومي.[23] الذين فرضوا سيطرتهم على المنطقة الواقعة بالقرب من غليزان **ففرضوا عليها الضرائب**، كما ورد عند "ابن خلدون" إذ جاء في تاريخه "العبر" قوله:" وكان لهم اختصاص ببني عبد الواد، وكانت لهم (لسويد وهم من بطون بني مالك بن زغبة) لهذا العهد **أتاوات** على بلد "سيرات" ومدينة "البطحاء" و"هوارة".[24] ثم يقول في موضع آخر :" وأقطع "يغمراسن" "يوسف بن مهدي" بلاد البطحاء وسيرات وأقطع "عنتر بن طراد بن عيسى" مراري البطحاء وكان **يقتضون أتاوتهم** على الرعايا ولا يناكرهم فيها.."[25] وبلغوا من المكانة من الدولة حتى أن يغمراسن بن زيان كان يستخلفهم على تلمسان عند خروجه إلى الغزو، "وربما خرج في بعض خروجه (السلطان يغمراسن بن زيان) واستخلف عمر بن مهدي على تلمسان وما إليها من ناحية المشرق."[26]

---

22 - أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك، ص

23 - عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج7، ص59.

24 - نفسه، ص 59.

25 - نفسه، ص 61.

26 - عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ص 61.

وفي أحيان أخرى يتحولون إلى **دافعي ضرائب** بدل قبضها، كما حدث لهم عندما تغلب عليهم المعقل، وفرضوا عليهم أتاوة من الإبل يعطونها ويختارونها عليهم من البكرات.[27] ولما نزلوا بضواحي وهران وضعت عليهم **الأتاوات والمغارم** وصاروا من عداد الرعايا أهل **الجباية**.[28]

ويفهم من قول "ابن خلدون" أن هؤلاء الأعراب كانوا يقومون بتحصيل الضرائب المفروضة من طرف الدولة على سكان هذه المناطق ثم يؤدون الإتاوات لبيت مال الدولة الزيانية، كما نلاحظ هنا أيضا تضحية الحكام الزيانيين بجزء من جباياتهم لصالح القبائل العربية مقابل ضمان دخول الجزء الآخر لبيت مالها، وكذلك ضمان ولاء هذه القبائل لها. كما أنها كانت تخضع لمنطق القوة والغلبة، وغياب نفوذ الدولة في هذا المجال، فعندما تعجز الدولة عن تحصيل جبايتها مباشرة تلجأ إلى القبائل القوية لتقوم بهذه الوظيفة نيابة عنها.

وكأنها جزء من نظامها المالي وجهازها الإداري المكلف بجباية الضرائب. فقد حددت وظيفتها في الدولة كقبائل جابية للضرائب لصالح الدولة الزيانية.

يضاف إليهم "العطاف" الذين يتواجدون بنواحي "مليانة"، قد فرضوا على قبائل تلك الناحية ضرائب، بعد أن أقطعهم إياها السلطان، كما يؤكد ذلك "ابن خلدون" بقوله:" **وأقطعهم** السلطان **مغارم** جبل دراك وما إليه من وادي شلف."[29]

وكذلك "الديالم" الذين كان يأخذ منهم السلطان الزياني المغارم وكانوا أهل شاء وبقر.[30] فكانت تؤخذ منهم الضرائب من جنس ما يملكون من الثروة الحيوانية، فيدفعونها عينا شاة أو بقر.

أما "بنو عامر" فقد استولوا على الناحية الممتدة من "تسالة" إلى "جبل هيدور" "بوهران" وقد فرضوا على سكان تلك الناحية أن يقدموا لهم **ضرائب**.[31]

كذلك قبائل "المعقل"، الذين استولوا على الجهة الغربية من أراضي الدولة، فقدجاء عند "ابن خلدون" قوله: "فجاز عرب المعقل هؤلاء الأوطان في مجالاتهم ووضعوا

---

27 - نفسه، ص 61.

28 - نفسه، ص 62.

29 - نفسه، ص 65.

30 - نفسه، ص 65.

31 - مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ص 102.

عليها **الأتاوات والضرائب**، وصارت لهم جباية يعتدون فيها ملكا. وكانوا من تلك السالفة يعطون الصدقات لملوك زناتة ويأخذونهم بالدماء والطوائل ويسمونها **حمل الرحيل**، وكان لهم الخيار في تعيينها."[32]

وقد ترجم "دي سلان" إلى الفرنسية بما معناه: منذ زمن طويل كان بنو معقل يدفعون إلى حكومة الزناتيين ضريبة مقدارها العشر، كما كانوا يدفعون إليهم الدية (إذا قتل أحد رعايا المملكة) كما كان عليهم أن يتكفلوا بدفع ضريبة تسمى **حمل المتاع** يعين السلطان مقدارها. ويضيف إلى ذلك في تعليقه: أي حق الرحيل. وكانوا يدفعون هذه الضريبة إذا ما عادوا من تل موضع بما تزودوا به من حنطة. ويعلق "دوزي" على "دي سلان" ويقول: وأرى أن هذا العالم قد جهل بصورة عجيبة المعنى الحقيقي لهذه العبارة، فكلمة طائلة تعني الأخذ بالثأر (وعند "لين" الأخذ بثأر الدم) وحين نقارن ما يقوله "لين" في مادة عقل: اعتقل من دم فلان ومن طائلته، أي أخذ أو استلم العقل أي الغرامة المالية عن دم القتيل (الدية). نرى من المؤكد أن كلمة طائلة في عبارة ابن خلدون تعني غرامة عن القتل (دية). ويذكر هذا المؤلف بعد ذلك الطوائل وحدها، فما يسميه هنا الدماء والطوائل يسميه في موضع آخر، فأعطوا الصدقة والطوائل. والصعوبة هي في معرفة المعنى الذي تقصده هذه القبيلة على القول حمل الرحيل الذي يبدو أنه تورية تخفي وراءها دفع الغرامات البغيضة المشينة، ولعلها المبلغ الذي يحملونه إلى خزانة الملك لحمل الأمتعة أي الضريبة على الأمتعة.[33]

وكذلك بالنسبة "لذوي عبيد الله"، الذين كانوا مسيطرين على الناحية الممتدة مابين "تلمسان" و"وجدة" إلى مصب "وادي ملوية" في البحر، ومنبعث "وادي صا" من القبلة، وتنتهي رحلتهم في القفار إلى قصور "توات" و"تمنطيت"...ولما لحق بالدولة الزيانية الهرم وطنوا التلول وتملكوا "وجدة" و"ندرومة" و"بني يزناسن" و"مديونة" و"بني سنوس" إقطاعا من السلطان، إلى ما كان لهم عليها قبل من **الأتاوات والوضائع** فصار معظم جبايتها لهم. و**ضربوا** على بلد "هنين" بالساحل **ضريبة الإجازة** منها إلى تلمسان، فلا يسير ما بينهما مسافر أيام حلولهم بساحتها إلا بإجازتهم، **وعلى ضريبة** يؤديها إليهم.[34]

نلاحظ هنا كذلك امتداد نفوذ هذه القبائل الذي لم يكن مقتصرا على المناطق الداخلية للمغرب الأوسط بل امتد أيضا إلى الساحل ووصل إلى بلد "هنين".

---

32 - عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص 78.

33 - رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، ج7، ترجمة، محمد سليم النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص 100.

34 - عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ص 81. مختار حساني، المرجع السابق، ص103.

وهكذا نجد أن أغلب أراضي الدولة الزيانية في نهاية القرن الثامن الهجري، الرابع عشر ميلادي، قد امتلكت من طرف بني هلال، الذين استغلوا الصراع الدائر بين أفراد الأسرة الزيانية الحاكمة حول العرش لصالحهم.[35]

وفي بعض الأحوال كان ملوك تلمسان يؤدون أتاوات جسيمة، ويقدموا هدايا للقبائل العربية القاطنة بالجزء المجاور للصحراء، مضطرة إلى ذلك بسبب تعسفاتهم واعتداءاتهم على الطرق التجارية، إذ قلما توجد في البلاد سبل آمنة.[36] وهذا حتى يحافظوا على النشاط التجاري الذي كان قائما بين الدولة الزيانية والسودان الغربي خاصة تجارة الذهب التي كانت رائجة وتدر على خزينة الدولة أموالا طائلة. كما نلاحظ:

**ثقل الضرائب وكثرتها:**

تميزت الضرائب في الدولة الزيانية بثقلها وارتفاع قيمتها حتى عجز الناس عن دفعها. فقد أورد "التنسي" في كتابه "نظم الدر"، أنه لما ورد الفقيه العالم "أبو العباس أحمد بن عمران البجائي" على تلمسان تاجرا، وحضر مجلس أبي زيد بن الإمام الذي عرف به أمير المسلمين عبد الرحمن أبا تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337م)، رفع عنه **مغرمه ومغرم** من جاء معه، وكان هذا **المغرم قيمته مائتي دينار**.[37]

ومن المؤكد أن المغرم المقصود هنا هو **الضرائب التجارية** التي كانت تفرضها الدولة الزيانية على التجار الداخلين إليها بسلعهم التي يريدون بيعها بأسواق تلمسان التي كانت تعرف نشاطا تجاريا كبيرا.

كما أن "ابن مرزوق" في كتابه "المسند" عندما يذكر استيلاء "أبي الحسن المريني" على تلمسان وقطعه للضرائب التي كانت موجودة بها، يذكر أنواعا كثيرة، ويصفها بأنها بشعة ولا يوجد في أي بلد مثلها.[38] فإذا كانت المعلومات التي ذكرها صحيحة فهي تدل على

35 - مختار حساني، المرجع السابق، ص 103.

36 - الوزان الفاسي، الحسن بن محمد، وصف إفريقيا، ج2، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 7، 8.

37 - التنسي، المصدر السابق، ص 142. أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ج1-2، إشراف وتقديم، عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط1، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1398هـ/1989م، =ص 94. فاطمة بلهواري، النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160- 962هـ / 777-1554م)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2014، ص 87.

38 - ابن مرزوق، محمد التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ / 1981م، ص 285.

الوضع الجبائي الذي كان سائدا في الدولة الزيانية قبل دخول بني مرين إليها، ويبين كثرة الضرائب التي كانت تفرض على رعيتها وفداحتها، وهي من الشناعة والسوء كما وصفت.

ولهذا السبب حدث،

**إمتناع القبائل عن دفع الضرائب:**

وكما كانت القبائل جزءا من النظام المالي للدولة الزيانية، فإنها أيضا كانت تتمرد على السلطة الحاكمة وتمتنع عن دفع الضرائب لها. فقد ذكر "ابن خلدون" عندما تكلم عن قبائل بني مالك أنه:" حصل كل منهم في الفلول على ما يلي موطنه من بلاد القفر. فاستولى بنو يزيد على بلاد حمزة وبني حسن كما كانوا من قبل، ومنعوا المغارم."[39] فالقبائل العربية كانت تتحين كل فرصة من أجل السيطرة على الأراضي واتخاذها موطنا تستقر فيه، وإذا وجدت القوة تنقلب على السلطة الزيانية، وتتمنع عن دفع الضرائب الواجبة عليها.

وسبب ذلك أنهم استغلوا الصراع الدائر بين أفراد الأسرة الحاكمة حول الملك فخرجوا عن الطاعة، وكان ذلك سنة 767هـ / 1367م، عندما نصب بنو حصين "ابن زيان" عم السلطان أبي حمو موسى الثاني للملك ورشحوه للمنازعة.[40]

**توزيع الضرائب على القبائل:**

كانت الدولة الزيانية تفرض على القبائل نسبة من أموال الضريبة وتكلف أحد أعيانها بتوزيع هذه النسبة على السكان حسب المكانة الاجتماعية لهم، وبعد الجمع يدفعها للسلطان.[41]

وكان من لوازم الطاعة والتبعية، أداء الضرائب الواجبة للسلطان، ففي عهد مؤسس الدولة "يغمراسن بن زيان" (633-681هـ / 1235-1282م) غزا العرب اثنان وسبعون غزوة، استعبد فيها أحرارهم، **وفرض مغارم على أموالهم.**[42] كما ذكر "ابن خلدون" في أخبار "عثمان ابن يغمراسن" (681- 703هـ / 1282-1303م) وأعماله العسكرية في الجهة الشرقية لمملكة بني عبد الواد، وتدويخه للبلاد وإرجاع القبائل من بني توجين ومغراوة إلى طاعته حتى " .. وصلوا أيديهم بعثمان وألزموا رعاياهم وعمالهم **المغارم له**.."[43] والأمر نفسه

39 - عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص 64.
40 - نفسه، ص 64.
41 - حساني، المرجع السابق، ص 103.
42 - يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ص 228.
43 - عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص 124.

بالنسبة للسلطان "أبو حمو موسى الأول بن عثمان"(707-718هـ / 1307-1317م) الذي قام بنفس العمل، وهو ارجاع بني توجين ومغراوة للطاعة، " وأخذ من سائر بطون بني توجين الرهن على الطاعة و**الجباية**."[44] وفي موضع آخر يقول عنه أنّ بني عبد الواد:" وضعوا **الأتاوة** على بني توجين وأصاروهم إلى **الجباية**."[45] فأصبحت بني توجين من القبائل الغارمة التي تدفع ما فرضه عليها عمال الدولة من ضرائب ومغارم.

**الازدواج الضريبي:**

كما أننا نجد في الدولة الزيانية ظاهرة مالية خاصة، وهي مسألة الازدواج الضريبي التي كانت تتعرض له القبائل الضعيفة، وخضوع أهلها إلى دفع الضرائب مرتين، للسلطان ولبيت مال الدولة مرة، وللمتغلبين على المناطق من القبائل العربية مرة أخرى منها قبيل "بني يرناتن" الذين غلب على وطنهم العرب، وكانوا يؤدون المغرم للسلطان الزياني "أبي حمو"، ويصانعون العرب بالأتاوة.[46] وهذا من الظلم الذي كانت تعانيه القبائل الغارمة، فبالإضافة إلى الضرائب التي كانوا يؤدونها للدولة الزيانية، كانت القبائل العربية تفرض عليهم ضرائب ملزمين بأدائها خوفا من الإغارة والسّلب، فكانوا يدفعونها مرتين حفاظا على أنفسهم وأموالهم.

وكانت هذه المغارم تدل على التبعية للدولة والإنقياد لها، والأتاوة دليل على الضعف والعجز عن المنافسة والمناجزة للقبيل المتغلب في المنطقة، وهي أيضا علامة خضوع.

كما يذكر كذلك الحسن الوزان هذه الظاهرة في مؤلفه، عندما يصف مدينة وجدة وسكانها، بقوله: "وسكانها فقراء لأنهم يؤدون الخراج إلى ملك تلمسان وإلى الأعراب المجاورة لهم بمفازة أنجاد."[47] حيث أنهم كانوا يدفعون الضريبة مرتين، لملك تلمسان بحكم وقوعهم تحت سلطانه وحكمه، وللقبائل العربية من جهة أخرى، حفاظا على أرواحهم وأموالهم، ودفعا لأدى الأعراب الذين كانوا هم الآخرين يمارسون سلطتهم على المناطق التي كانوا يسيطرون عليها.

**تدهور أحوال الجباية في الدولة الزيانية:** مرت الدولة الزيانية بفترات حرجة من عمرها أدت إلى زوال ملكها، وهذا ما أثر على مواردها المالية وعلى خزينتها العامة، ويتعلق الأمر بالحصار المريني الطويل لمدينة تلمسان من أجل ضمها إلى الدولة المرينية، في إطار

44 - نفسه، ص 132.

45 - نفسه، ص 217.

46 - عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص 220.

47 - الوزان، المصدر السابق، ص 13. حساني، المرجع السابق، ص 111.

الصراع الدائم بين الطرفين سنوات (698-703هـ / 1298-1303م). ولقيت البلاد من ذلك شدة وبلاء كبيرين قلت فيه الأقوات وغلت فيه الأسعار، وانعدمت سبل الحياة، فتضررت البلاد والعباد، وحصل كساد تجاري تأثرت بسببه خزينة الدولة، فلجأت إلى فرض ضرائب جديدة على السكان لتغطية العجز الذي تعانيه بسبب ذلك، ممّا زاد من معاناة السكان.[48]

ثمّ يأتي الحصار الثاني في عهد "أبي الحسن المريني" سنة 735هـ، والذي كان هو الآخر شديدا وانتهى بسقوط تلمسان في يد المرينيين، وأصبحت تابعة لهم، ويذكر "ابن مرزوق" في "مسنده" الإصلاحات المالية التي باشرها السلطان المريني، أهمها إسقاط ضرائب ومكوس كانت مفروضة على الرعية في تلمسان، تخفيفا عليهم وتأليفا لقلوب الرعية وجلبهم إلى جانبه ضد حكام بني عبد الواد. ومما ذكره "ابن مرزوق" قوله:" ولما استولى (السلطان أبو الحسن) على تلمسان وأحوازها، أسقط عنهم رضي الله عنه الربع من سائر **المغارم وشتّى المجابي والملازم**، وأسقط ألقابا كانت منكرة جملة فلم يبق لها أثرا منها ما كانت تعم به البلوى من المطالبات في الأبواب من التفتيش الذي لا يحترم فيه من الناس أحد، فيتولى المسلمَ نصرانيٌ ويهوديٌ وخارجيٌ ويحيطون به فيفتشونه من رأسه إلى قدمه ظاهرا وباطنا لما عسى أن يدخل به من السلع التي يوظف عليها مغرم من المغارم، وحتى النساء يوكل بهن يهوديات يفتشنهن ويدخلن يديهن إلى لحومهن."[49]

وفي هذا الوصف بيان للسياسة المالية للدولة الزيانية في هذه الفترة من القرن الثامن الهجري الرابع عشر ميلادي، الذي كان فيها نوع من الظلم والإجحاف الذي كان يلحق الرعية من جراء الضرائب التي كانت مفروضة عليها، ليس هذا فحسب، بل تعداه إلى الإذلال من خلال التفتيش وتسليط اليهود والنصارى عليهم يستخلصون الجباية بمهانة. "وفي هذا من الشناعة والبشاعة ما لا يخفى، وكان هذا العمل في تلمسان وأعمالها.[50]

إضافة إلى ذلك استعمال اليهود والنصارى على الجباية ومراقبة السكان والسلع التي يتاجرون فيها، وكانوا يستعملون الشدة في عملهم ويضيقون على الأهالي.

وعلى حد وصف "ابن مرزوق" الذي أرخ لهذه المرحلة، ووصفه لها وصفا دقيقا بيان للواقع الزياني الضريبي في تلك الفترة. ولا ندري أهي حقيقة أم هو محض افتراء من طرف "ابن مرزوق" تزلفا وتقربا إلى المرينيين، لأن ما ذكره لا نجده في بقية المصادر التي أرخت للفترة لا المعاصرة ولا المتأخرة عنها، مما يجعلنا نقبل هذه الشهادة بنوع من التحفظ.

48 - التنسي، المصدر السابق، ص 132. بلهواري، المرجع السابق، ص 88.
49 - ابن مرزوق، المصدر السابق، ص 285.
50 - ابن مرزوق، نفسه، ص 285. بلهواري، المرجع السابق، ص 88.

فرفع مغارم وضرائب كثيرة منها **ضريبة الحطب**، والبيض والدجاج والتبن، ومغرم الماء وغيرها.[51] وعليه، فإن كل شيء كان يتاجر فيه أو يستعمل أو يكتسب في تلمسان الزيانية كان مجالا للضريبة، وتفرض عليه مكوس.

**صعوبة تحصيل الضرائب:**

يذكر الحسن الوزان عن مدينة ندرومة أن:" الملك (ملك تلمسان) لا يستطيع أن يحصل على أي خراج من هذه المدينة لأن العمال الذين يوفدهم إليها إنما يقبلهم السكان إذا رضوا عنهم، وإلا رفضوهم وردوهم على أعقابهم."[52]

ومن خلال هذا الوصف للوزان نفهم أن الضرائب التي كانت تفرضها الدولة الزيانية على المدن والأقاليم كانت تخضع في بعض الحالات إلى رضا وقبول من وجبت عليهم، وإلا لم تحصل الدولة على خراجها أو الضرائب التي لها على المدن والأقاليم التابعة لها.

وفي حالات أخرى تعجز الدولة على تحصيل الضرائب التجارية في المناطق البعيدة، عن السلطة المركزية، لأنها كانت خارجة عن السيطرة، ولم تكن لها القوة على مد نفوذها إليها وفرض الجباية عليها، وأكثر من ذلك فقد كانت عاجزة أيضا عن توفير الأمن لسكانها، وحمايتهم من القبائل العربية الذين أثقلوا كاهل هذه المناطق بالأتاوات، مثل ما هو الحال مع مازونة والمدية، أو مدينة الجزائر التي خرجت عن سلطة الدولة الزيانية وبايعت سلطان بجاية الحفصي، وأدت إليه الضرائب.[53]

وقد أورد "المازوني" نازلة تبين ما كان يعانيه السكان في القرى من بطش وظلم الأعراب نتيجة الضرائب التي كانوا يلزمونهم إياها، تقول النازلة:" وسألت (المازوني) الفقيه سيدي محمد بن بلقاسم المشدالي عن مسألة قرى استولى عليها بعض الأعراب، ولا يخفاهم حال العرب مع الرعية، يطالبونهم بوظائف شتّى كغرامة الجنات، وجبية الحرث، يوظفون على الرجل حرث مضمد مثلا كل سنة، ويعينون له الأرض يغرم عليها حرثها، وعادتهم مع أهل القرية أن الرجل منهم يسكن داره ويشتغل مشغالاته، ويعطي الوظائف التي عليه.."[54]

---

51 - ابن مرزوق، نفسه، ص 285.

52 - الوزان، المصدر السابق، ص 14.

53 - الوزان، المصدر السابق، ص ص 36، 38، 41. بلهواري، المرجع السابق، ص 88.

54 - المازوني، أبو زكريا يحيى بن موسى المغيلي، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، ج3، تح، مختار حساني، مرا: مالك كرشوش الزواوي، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص 59، 60.

**استعمال الجيش والاستعانة به لجباية الضرائب:**

لم تكن جباية الضرائب والمكوس في الدولة الزيانية بالأمر الهين، والتي تؤديها الرعية طواعية، خاصة في المناطق البعيدة عن مركز الحكم، بل احتاجت إلى القوة من أجل ذلك، فسخرت جيش الدولة لجمع وجباية الضرائب خاصة في المناطق النائية والتي تتمنع عن أداء الواجبات المالية للدولة الزيانية، وكان السلطان يقوم بهذا العمل بنفسه، أو ولي عهده أو العامل المسؤول عن الجباية يخرج رفقة محلة من الجيش الزياني من أجل استخلاص الضرائب.

وفي ذلك يقول السلطان أبو حمو موسى في بيان مهمة الجيش:" وهؤلاء (الجيش) أهل الطاعات والمجابي والبلاد، وهم القبيل والحماة والأنصار والأجناد."[55]

فهو بهذا يبين مهام الجيش الزياني، وأبرز هذه المهام جباية الضرائب، خاصة في الأماكن البعيدة عن مركز عاصمة الدولة، أو المناطق التي تمتنع عن أداء الضرائب.

ومن الأمثلة على ذلك الحملات التي قادها "يغمراسن ابن زيان" ضد القبائل العربية والبربرية، من أجل فرض الطاعة وجباية الضرائب منها بالقوة، فقد ذكر "يحيى بن خلدون" في كتابه عن يغمراسن بن زيان وغزواته التي شنها ضد القبائل العربية أنه:" تخلل هذه السنين (الستينات من المائة السابعة) من غزوات أمير المسلمين أبي يحيى، قدسه الله، العرب بصحرائها إثنان وسبعون غزاة، إلى أن استعبد أحرارهم، واستغرم عن يد وهم صاغرون أموالهم."[56]

كذلك تجهيز السلطان أبو حمو موسى الثاني سنة **760**هـ / **1358**م لجيش بقيادة والده أبي يعقوب يوسف لفتح البلاد الشرقية، وفوض له الأمر في فتح تلك البلاد وأطلق يده على جبايتها، يقول صاحب كتاب "زهر البستان" عن هذا السلطان أنّه ".. جهز له محلة وافرة متينة، استنهضه بها لفتح البلاد الشرقية، وفوض له الأمر فيما يستفتح من تلك البلاد، وأطلق **يده على جباياتها** على وفق المراد فخرج بطبوله وعلاماته **وجيوشه الوافرة** وساقاته،

55 - أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك، تح، بوترعة، ص 124.
56 - يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ص 228.

قاصدا لحصار البلاد على بني مرين، ولقطع دابر القبائل المفسدين... فأتت القبائل بالهدايا، وهرعت لطاعته جميع الرعايا."[57]

وفي سنة 763هـ/1361م، خرج وزير السلطان "أبا حمو الثاني" "عبد الله بن مسلم الزردالي" إلى الجهات الشرقية من أجل فرض السيطرة الزيانية عليها وإعادتها إلى بيت الطاعة بعدما خرجت عنها، وعندما توغل في البلاد، شرع في تغريمها، وجبى الجبايا من الأعراب.[58] فكان من أسباب خروج الجيش الزياني، خاصة إلى الجهة الشرقية والتي كانت أكثر منالا من الجهة الغربية، وفي فترة قوته، هو جباية الضرائب من المناطق التي كانت تابعة لنفوذ الدولة الزيانية، وتمردت وامتنعت عن دفع الضرائب والفروض المالية التي كانت تلزمها إياهم الدولة الزيانية، فكانت قوة الجيش هي السبيل إلى فرض النظام والسيطرة عليها، وجباية الضرائب المفروضة عليها، خاصة القبائل العربية التي كانت كثيرة التقلب في ولائها، تارة للحفصيين وتارة للمرينيين، بحسب ميزان القوة والمصلحة.

**استعمال اليهود في الوظائف المالية:**

ورغم ما أوصى به السلطان من حسن اختيار موظفي الإدارة المالية للدولة في وصاياه كسياسة عامة للدولة، إلا أنه يبدو أن الدولة الزيانية قد استعملت اليهود في الوظائف المالية السامية في الدولة، بدليل أن يهود تلمسان الذين كانوا يسكنون أغادير انتقلوا إلى تاجرارت وسكنوا شرق وشمال المشور، حتى يكونوا تحت مراقبة وحماية السلطان، بعدما شعروا بالخطر الذي يحدق بهم، بعد تضايق سكان تلمسان المسلمين من معاملات اليهود، ويتذمرون من سلوكهم بسبب هيمنتهم على التجارة والأعمال المالية، ونيلهم الحظوة عند السلطان الزياني، الذي قلدهم بعض الوظائف المالية السامية في الدولة.[59]

ولم يكونوا يتصفون بالثقة والأمانة المطلوبة في مثل هذه الوظائف، وكانوا يدفعون مما يجمعونه إلا الشيء القليل.[60]

---

57 - مجهول، زهر البستان، المصدر السابق، ص 106، 107. سهام دحماني، النظام الضريبي للدولة الزيانية (633هـ/1236م-962هـ/1554م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري- الجزائر، 2017-2018، ص346، 347.

58 - مجهول، زهر البستان، ص 309، 310.

59 - عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر، الجزائر، 2002، ص 194، 195. حساني، المرجع السابق، ص 106.

60 - حساني، نفسه، ص 106.

وكانت لهم الولاية على المسلمين، حيث وكلت الإدارة المالية للدولة الزيانية يهوديات من أجل تفتيش النساء، من أجل استخراج السلع التي يمكن أن يجلبنها لبيعها في السوق بعيدا عن مراقبة المكاسين في الأبواب، وتهربا من دفع الضرائب الثقيلة التي كانوا ملزمون بها.[61]

كما يذكر عن السلطان الزياني "أبي مالك عبد الواحد" (815-827هـ/ 1413-1424م) أنه كان يظلم العباد، وكان خراب البلاد على يديه، وأنه أظهر الأبهة وتلبس بالرفاهية، حتى صرف بيوت الأموال في الشهوات ولوازم الرفاهية، **واتخذ أعوانا من اليهود لجباية الأموال**، فاستطالوا على الرعايا بضروب التعدي وأخذ الأموال بغير حق، **وتوظيف الضرائب المتنوعة**، وامتدت أيديهم لمصادرة ذوي الغنى وأهل الفضل، واشتدت الوطأة على الناس. فكيف يرجى الخير ممن يسوسه يهود وفجار ومن ليس يرتضى.[62]

مع العلم أن وجود اليهود بتلمسان يعود إلى أزمنة بعيدة، قبل الفتح الإسلامي لها، وتزايد عددهم في عهد الدولة الموحدية، والدولة الزيانية بعد هجرتهم من الأندلس إلى بلاد المغرب بسبب اشتداد وطأة الممالك النصرانية عليهم في حرب الاسترداد التي شنوها على ما تبقى من الأندلس في عهد بني الأحمر، وقد تكاثر عددهم خاصة منذ سنة 793-794هـ / 1391م.[63]

فاستقروا بتلمسان التي وجدوا فيها سبل الراحة والأمن وممارسة أنشطتهم التجارية والحرفية بكل حرية، وكذلك الحرية الدينية التي تمتعوا بها في ظل الحكم الزياني. وسكنوا بجوار المشور مكان إقامة الأسرة الحاكمة، وكانت لهم حارة خاصة بهم، لا زالت تعرف إلى اليوم باسم "درب اليهود".

كما ربطوا علاقات اقتصادية قوية مع أوربا والمغرب الأوسط، نتجت عنها حركة تجارية كبيرة استفادت منها خزينة الدولة الزيانية عن طريق الضرائب على التجارة الخارجية.[64]

---

61 - ابن مرزوق، المصدر السابق، ص 285.

62 - دحماني، المرجع السابق، ص 485، 486.

63 - لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1406 – 1407هـ /1986-1987، ص 209. مبخوت بودواية، المرجع السابق، ص 272.

64 - فيلالي، المرجع السابق، ص 193.

**1.2- النظام الإداري المالي:** ثم ينتقل أبو حمو موسى الثاني في وصاياه إلى مسألة أخرى، وهي في غاية الأهمية بالنسبة للسياسة المالية لأي دولة، وهي الجهاز الإداري الذي يسير دواليبها وبالتحديد الإدارة المالية. فيوصيه: "يا بني استعن بثقات عمالك على جميع مالك فول الرفيق بالرعية الجاري على سبيل السوية تنل بذلك في الدارين الدرجة العلية ولا يحملنك حب المال على المسامحة في جور العمال فإنه إذا هلكت الرعايا عدمت الجبايا وإذا عوملت الرعية بالرفق كثر فيها النما والرزق."[65]

فيدعوه إلى حسن اختيار العمال لبيت المال، بأن يكونوا من الثقات وذوي الأمانة، الرفيقين بالرعية في الجباية، وأن لا يتسامح معهم في حال ظلمهم وتعديهم على الرعية وإن جمعوا الأموال الكثيرة لآن ذلك يضر بالحاكم وملكه ويذهب سلطانه، كما أن التضييق على الرعية وإلزامها الضرائب الكثيرة يضر بالجباية.

وهذا مما أكد عليه ابن خلدون في مقدمته من أن كثرة الضرائب والمكوس في الدولة تكون سببا في انتقاض العمران وخرابه، لذهاب آمال الرعية في العمل والكسب، فتنقص الجباية ومداخيل بيت المال حتى تصل إلى حد العجز فتضطرب الأمور وتنفلت عرى الحكم، بكثرة الثورات والاستقلال بالمناطق والأقاليم.[66]

ثم ينتقل أبو حمو موسى في وصاياه إلى وظيفة في غاية الأهمية في الجهاز الإداري المالي للدولة وهو "صاحب الأشغال" أو ما يعرف حاليا "وزير المالية" فيقول فيه: "وأما **صاحب أشغالك** وضابط أعمالك فلتتخيره من وجوه بلدك **الأخيار وكفات الحساب والنظار**، ويكون ذا ثقة وأمانة وعفة وصيانة، وصلاح وديانة، وحزم وكفاية، وضبط ودراية، عدلا في أحواله، صادقا في أقواله، **عارفا بأنواع الخراج والجبايات، ضابطا للزمام والحسابات**، ويكون ذا مال ويسار وأثاث وعقار، فإذا كان على ما وصفناه من أحواله محافظا على بيته وديانته وماله، ويكون محبا في سلطانك، آخذا بالنصح في جميع شأنك، **لأن مالك ومجابيك**[67] تحت نظره، وعلى يده التصريف فيها في ورده وصدره."[68]

اهتمام واضح بهذه الوظيفة ومن يتولاها من خلال الشروط والأوصاف التي حددها أبو حمو موسى في كتابه، والتي يقول عنها ابن خلدون: "واختص الحسبان والديوان برتبة

---

65 - أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك، ص 63.

66 - عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص 688، 689.

67 - أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك، طبعة تونس، ص 61.

68 - أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك، تح، بوترعة، ص123.

أخرى ويسمى متوليها بصاحب الأشغال ينظر فيها النظر المطلق في الدخل والخرج ويحاسب ويستخلص الأموال ويعاقب على التفريط."[69]

ثم يعود في باب أخر ليتحدث عن عمال بيت المال في الأقاليم ويؤكد على نفس الدور والشروط، وتصب كلها في صالح الرعية بما يوفر الأمن والاستقرار في الدولة فيقول: "وأما عمالك فلتتخير منهم العارفين بجبايات الخراج وأهل البصر بالألقاب، التي بها الاحتياج، ويكون ذوي حزم وكفاية ودربة ودراية وضبط وأمانة وفضل وديانة، لا يضيعون أعمالك المخزنية ولا يضرون في ذلك الرعية، ويحتاطون في الحالتين جريا على سبيل السوية."[70]

هذه هي وجهة نظر هذا السلطان إلى صاحب الأشغال، وظيفته والشروط التي يجب أن تتوفر فيه والدور الذي هو منوط به في الحفاظ على أموال بيت المال. فإلى أي مدى راعى سلاطين الدولة الزيانية هذه النظريات، وهل كانت مطبقة على أرض الواقع؟

وإذا عدنا إلى تاريخ الدولة الزيانية وبحثنا في هذه الخطة نجد أنها اهتمت بمنصب صاحب الأشغال، وأنها كانت تتخير من يتولى هذه الوظيفة، وهذه قائمة بأسماء من تولاها.

- "عبد الرحمن بن محمد الملاح" الذي كان صاحب الأشغال في عهد السلطان "يغمراسن بن زيان" (633-681هـ/ 1236-1283م)، وبنو الملاح أسرة أندلسية من مدينة قرطبة، نزلت بتلمسان بعد هجرتها من الأندلس، وتقلدوا مناصب ووظائف في الدولة الزيانية.[71] ويقول عنهم "يحي بن خلدون" :" وهم بيت سراوة (شرف) من أهل قرطبة، احترافهم السّكاكة، أولوا أمانة فيها ودين."[72] إذن كانت لديهم خبرة بالشؤون المالية، بالإضافة إلى الأمانة والدين، لهذا استفادت الدولة الزيانية من هذه الكفاءات ووظفتهم في إدارتها المالية.
- "أبو المكارم منديل بن محمد بن المعلم"، وكان صاحب أشغال كل من السلطان "أبو سعيد عثمان ابن يغمراسن" (681-703هـ/ 1283-1304م)، والسلطان "أبو زيان بن عثمان ابن يغمراسن" (703-707هـ/1304-1308م)، وشغل هذا المنصب أيضا في عهد

69 - عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص 300.

70 - أبو حمو موسى، المصدر السابق، ص 136.

71 - يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ص 226. التنسي، المصدر السابق، ص 138. فيلالي، المرجع السابق، ص 178.

72 - يحيى بن خلدون، نفسه، ص 235.

السلطان "أبو حمو موسى الأول" (707-718هـ /1308-1318م)، والسلطان "أبو تاشفين الأول" (718-737هـ /1318-1337م).[73]

بقاؤه في منصبه لمدة طويلة دلالة على كفاءته وأمانته، رغم الفترات الصعاب التي كانت قد مرت بها الدولة الزيانية، صراع عسكري وحصار للمدينة من طرف المرينيين لمدة طويلة.

- "أبو عبد الله محمد بن سعود" وكان صاحب أشغال السلطان "أبا سعيد عثمان بن يغمراسن"، مع "أبو المكارم منديل". (ابن خلدون ي.، 2011، صفحة 230) وكذلك في عهد السلطان "أبي حمو موسى الأول" (707-718هـ) وكانا يشغلان المنصب معا، فقد ذكر ابن خلدون في تأريخه للسلطان أبي حمو موسى الأول، "وصاحبا أشغاله أبو عبد الله محمد بن سعود، وأبو المكارم منديل بن محمد بن المعلم."[74] وشغلا أيضا المنصب نفسه لابنه "أبي تاشفين الأول" خلال فترة حكمه التي امتدت من سنة 718هـ/ 1318م إلى سنة 737هـ/ 1337م.
- أما في عهد السلطان "أبي حمو موسى الثاني" (760-791هـ / 1359-1389م) فقد تولى منصب صاحب الأشغال الفقيه "أبا عبد الله محمد بن علي العصامي"، كما أسندت أيضا إلى الفقيه "أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن أحمد القيسي" الشهير "بالمشوش".[75] بالإضافة إلى "محمد بن قضيب الرصاص"، الذي ورد ذكره في "بغية الرواد" ضمن الأسرى الذين تم افتداؤهم من عند النصارى بعدما استولوا على المركب الذي كان متوجها إلى السلطان "الزياني أبي حمو موسى الثاني"[76] وكذلك "أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الرحيم".[77] الذي شغل نفس المنصب.

---

73 - نفسه، ص ص 230، 232، 235.

74 - يحيى بن خلدون، نفسه، ص 235.

75 - نفسه، ص 59.

76 - نفسه، ص 376.

77 - نفسه، ص 31. بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 168.

- وتولى هذا المنصب في عهد السلطان "المعتصم أبي العباس أحمد العاقل بن أبي حمو الثاني" (833-866هـ/ 1430-1462م) الفقيه "أبو محمد عبد الله بن أبي البركات الغماري"، الذي تعرض للمحاسبة والسجن وتوفي مخنوقا، وكان ذلك سنة 853هـ.[78]
- **عبد الرحمن بن النجار** الذي كان **صاحب الأشغال**، ومدبر المملكة للسلطان "محمد بن أبي ثابت"، الذي اختصه لنفسه وقربه وأدناه في سلطنته دون كل أحد، وركن له واطمأن إليه، ولم يكن للوزير ولا لغيره معه كلام، والأمر في المملكة والنهي إليه. وهذا حسب ما ذكر "عبد الباسط بن خليل" في رحلته، أنه لما خرج من وهران متوجها إلى تلمسان التي دخلها في السابع والعشرين من شهر رمضان من سنة 869هـ نزل عند صاحب أشغال الدولة الزيانية.[79]

ويبدو أنه كان لصاحب الأشغال في هذه الفترة مكانة عظيمة في الدولة، تنافس مرتبة الوزير، من خلال كلام هذا الرحالة المصري.

ومما يلاحظ في قائمة الموظفين الذين تولوا منصب صاحب الأشغال أسماء لفقهاء وعلماء عرفوا بالنزاهة والورع، دلالة على اهتمام السلاطين الزيانيين بأمر الجباية والأموال، وكانوا يتخيرون من الموظفين الأكفاء منهم والذين نالوا الثقة والحضوة عند الحكام، وتأكيد لما أوصى به أبو حمو موسى الثاني ابنه أبا تاشفين في كتابه واسطة السلوك.

وكان يساعد صاحب الأشغال في وظيفته عمال يتوزعون في العمالات والولايات التابعة للدولة الزيانية يقومون بجمع الضرائب وجبايتها، وإرسالها إلى بيت المال بتلمسان حاضرة الدولة، وهم مطالبون أيضا بتقديم الحسابات للسلطان إذا طلب ذلك، أو إلى صاحب الأشغال الذي ينوب السلطان في ذلك.[80]

بالإضافة إلى ذلك نجد وظائف إدارية مالية أخرى في الدولة الزيانية، مكملة للوظيفة الأولى مهمتها توفير الأموال لبيت مال الدولة وهي:

---

78 - الونشريسي، أحمد بن يحي، الوفيات، تح، محمد بن يوسف القاضي، ط1، نوابغ الفكر، القاهرة، 2009، ص 94.

79 - Brunschvig Robert, deux récits de voyage inédits en Afrique du nord au xve sciècle Abdelbasit B. halil et Adorne, Larose éditeurs, Paris, 1936, 47.

80 - الدراجي، المرجع السابق، ص 197.

**ديوان البحر: (الجمارك)** وقد وضعته الدولة الزيانية في الموانئ لاستخلاص الجباية من التجار الأجانب، وكان أهم ميناءين هما ميناء هنين وميناء المرسى الكبير بوهران.[81] وترأسهما إدارة مركزية للجمارك بتلمسان.[82] وهو من أهم المؤسسات المالية في الدولة، ويشرف على الهذا الديوان موظفون مسلمون، يشاركهم أحيانا بعض المسيحيين واليهود.[83]

وكان يوفر هذا الديوان إيرادات جد مرتفعة للدولة. وكان يشرف على هذا الديوان رئيس أو صاحب الديوان أو مراقب أو ناظر الديوان، وهو المشرف والمشتغل،[84] كما كان يضم هذا الديوان مفتشون ومحاسب مسؤول عن العمال ودفاتر الحسابات، وضباط وموظفين صغار، ومترجمين عن لغات الدول الأخرى.[85]

**المشرف:**

اتخذت الدولة الزيانية موظفين في الأقاليم والمدن الخارجة عن عاصمة الدولة يقومون بتسييرها، خاصة في الجوانب المالية وما تعلق منها بالجباية. وقد أشار إلى ذلك الرحالة المصري عبد الباسط بن خليل عندما كتب عن زيارته لوهران قال:" أوصى علي مشرف وهران غاية الوصية وكان المشرف على وهران إذ ذاك (في عهد السلطان الزياني محمد بن أبي ثابت 866-890هـ / 1463-1485م) إنسان من أهلها يقال له "محمد الزكاجي" كان هو المدبر لوهران وبيده جميع تعلقاتها ليس لأحد معه كلمة .."[86] وكان ذلك سنة 870هـ (1465-1466م).

وكان هذا المشرف من رؤساء وهران وأكابرها في دولة "أحمد بن أبي حمو المعتصم بالله" فلما ولي تلمسان "محمد بن أبي ثابت" بعده نكل بهذا المشرف وأخرجه من إشراف وهران بعد أن صادر أمواله واستقدمه إلى تلمسان فسجنه بالقصر بها هو وجماعة من أعيان دولة "أحمد بن أبي حمو" منهم وزيره، ثم عفا عنه وأعاده إلى داره.[87]

---

81 - بودواية، المرجع السابق، ص 275. بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني (633-962هـ /1235-1555م)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422هـ/ 2002م، ص 209.

82- الدراجي، نفسه، ص 221.

83 - بشاري، المرجع السابق، ص 216.

84 - بشاري، نفسه، ص 216. بلهواري، المرجع السابق، ص 86.

85 - بورويبة، المرجع السابق، ص 484. شقدان، المرجع السابق، 209.

86- Brunschvig, ibid, p 59, 60.

87 - Opcit, pp 60, 62.

**2.2- السلطة المركزية للدولة:**

ومما ميز نظم الحكم في الدولة الزيانية وبدا واضحا في قراراتهم وتصرفاتهم، وحتى في الوصايا التي قدمها أبو حمو موسى الثاني لابنه أبي تاشفين الثاني، تمركز السلطة والحكم في يد السلطان الزياني، فليس لأي أن يتخذ قرارا أو يقوم بأي عمل إلا بأمر السلطان ومشورته. نستشف ذلك من الترتيب الإداري الذي وضعه هذا السلطان في دخول كبراء موظفي الدولة عليه ومن بينهم صاحب الأشغال، فيقول: "وبعد دخول وزيرك وكاتبك وقضاء ما أردته من مآربك يدخل **صاحب أشغالك الموكل بحفظ جبايات أموالك**، يعرفك بما تجمل وتصير من مالك وبمحاسبات عمالك، وبجميع أشغالك المختصة بدارك، في إيرادك وإصدارك، مثل أصناف الحلي وأنواع الثياب، وغير ذلك من الأثاث والأسباب، وليتلقى أيضا ما تأمره به، جاريا على غرضك في تقلبه، مما يستأنف في يومه من الأشغال، وما يليق به من الأعمال."[88]

فكان صاحب الأشغال منفذ لأوامر السلطان، تابع له ليس له من الأمر شيء سوى تطبيق تعليماته، وكانت بذلك السلطة تتركز بيد السلطان، تكريسا لمركزية القرار والحكم في الدولة الزيانية، شأن الدول في العصور الوسطى.

وهذا ما يؤكده "الدراجي" في دراسته، أن صاحب الأشغال كان مرؤوسا مباشرة من قبل السلطان، وهذا ما يجعل نفوذه واسعا، كذلك يبدو أنه يرأس العمال في الجهات في ميدان الجبايات.[89]

ويدعو في وصاياه أن يتخذ السلطان يوما من أيام الأسبوع يفرده للنظر في المجابي والسياسة المالية للدولة بصفة عامة فيقول: "وينبغي لك أن تتخذ في أيام الجمعة، يوما تتخلى فيه عن الناس، ولا تمضي فيه حكما. تنفرد فيه بالنظر في مجابيك وأموالك، وتتفقد أحوالك وتعرف أموالك، ومالك من الحاجات في ديار الصناعات مثل النظر في العدد الحربية التي تظفر بها القوة في الكلية، وفيما يخصك في نفسك ومالك وأهلك، وما تحتاج إليه من كثرك وقلك."[90]

**محاسبة العمال وصاحب الأشغال:** جاء أيضا في وصايا أبي حمو ما تعلق بمراقبة العمال ومحاسبتهم فيقول: "يا بني لا تطمئن إلى العمال وإن أظهروا لك التقشف والإقلال،

88 - أبو حمو موسى الثاني، المصدر السابق، ص 147.
89 - الدراجي، المرجع السابق، ص 166.
90 - أبو حمو موسى الثاني، المصدر السابق، ص 151.

وتلبسوا بالعبادة والزهادة في الحال، وقد جرت عادة الخلفاء والملوك **باختبار العمال في جبايات الأموال**."[91]

ثم يقول:" وأما **صاحب أشغالك** المقدم على أعمالك، الناظر على كافة عمالك، فإنك يا بني **تختبره وتتفرس فيه**، حتى يظهر لك من حاله ما يخفيه.[92]

هذا وقد عمل سلاطين الدولة الزيانية على مراقبة عمال الجباية ومحاسبتهم، حرصا منهم على أموال بيت المال، وحتى لا يكون مجالا للتلاعب والخيانة، فإذا ثبت لهم شيء من ذلك بعد الامتحان، أوقعوا عليهم أشد أنواع العذاب.

من ذلك ما ذكره "الونشريسي" في "وفاياته" عن الفقيه "أبي محمد عبد الله بن أبي البركات الغماري" الذي كان **صاحب أشغال** السلطان "المعتصم أبي العباس بن أبي حمو" (833-866هـ / 1430-1462م)، فأمر بسجنه بمسجد المشور الداخلي، وتوفي مخنوقا به، وكان ذلك سنة 853هـ.[93] ورغم أن "الونشريسي" لا يشير إلى سبب السجن والوفاة خنقا، إلا أنه يغلب الظن أن الأمر يتعلق بوظيفته التي كان يشغلها، فإما أنه قد كان ضحية وشاية وفساد من طرف الخصوم لدى السلطان، فقام بمعاقبته، أو أنه احتجن أموال الجباية واختصها لنفسه فنقم منه السلطان وأوقع به العقوبة.[94]

ومن الوصايا الهامة التي أسداها السلطان لولي عهده والتي تتعلق بإحقاق الحق، والعدل في الرعية، وضرورة المحافظة على المال فيقول".. خذ المال من حقه وانفقه في مستحقه تكن أعدل الناس وأفضل من ملك وساس، فما كان الرفق في شيء إلا زانه ولا الخرق في شيء إلا شانه، حاسب نفسك وعمالك يحفظون مالك."[95]

وهنا المسألة نسبية عند سلاطين الدولة الزيانية، فنجد منهم من أحسن التصرف في المال من حيث الجباية والإنفاق والشواهد التاريخية التي تدل على ذلك، حيث برزت تلمسان كقطب حضاري وعمراني في بلاد المغرب ضجت بمساجدها ومدارسها وقصورها التي شيدها سلاطينها بالعلماء وطلبة العلم، وأجزلوا لهم العطاء، والتحف والهدايا.

---

91 - نفسه، ص 136.

92 - أبو حمو موسى الثاني، المصدر السابق، الطبعة التونسية، ص 151.

93 - الونشريسي، الوفيات، ص 94. ابن القاضي أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، ذيل وفيات الأعيانالمسمى درة الحجال في أسماء الرجال، ج3، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1970، ص 54.

94 - دحماني، المرجع السابق، ص 348.

95 - أبو حمو موسى الثاني، المصدر السابق، ص63.

وبين مسيء التصرف ضاعت بسببه هيبة الدولة الزيانية وأصبحت مطمعا للأعداء في الداخل والخارج، في فترة الحكام الضعفاء الذين لم يستطيعوا المحافظة على إرث الأجداد. ابتداء بالتدخل الإسباني على سواحل المغرب الأوسط واحتلال مدنه مثل بجاية ووهران والجزائر... وانتهاء بالسيطرة العثمانية على كامل بلاد المغرب الأوسط.

**الخاتمة:**

في ختام هذا البحث نخلص إلى أن هناك فرق بين النظرية والتطبيق، وبين التنظير والممارسة في الواقع، خاصة في الجانب المالي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الملك، لا يقوم إلا به، والذي لا يخضع لقوانين ثابتة وإنما يخضع للظروف والأحوال التي تمر بها الدولة، أو تخضع لهوى ونزوات السلطان.

وقد اجتهدت الدولة الزيانية عبر مراحلها المختلفة والتي لم تستقر على حال، من أجل توفير المال اللازم لبيت المال، ولاحتياجاتها المتعددة والمختلفة، خاصة في ظل الصراع الذي شهدته المنطقة في نهاية العصر الوسيط، والضعف الذي ميز حكومات دولها، وتصاعد ونمو قوى جديدة في المنطقة عملت على فرض منطقها وسلطانها في حوض المتوسط. الذي احتاج إلى توفير المال اللازم لمواجهة التحديات التي اعترضت وجودها، إلا أن هذه المجهودات لم تكن كافية ولم تستطع المحافظة على بقائها واستمراريتها، خاصة وأن السياسة المالية المنتهجة لم تكن إنتاجية بقدر ما كانت استنزاف لجيب الرعية، التي لم تستطع هي الأخرى تلبية حاجيات السلطة المتزايدة للأموال، فأصابها هي الأخرى الضعف والوهن وعجزت عن مواجهة الواقع الجديد المفروض عليها داخليا وخارجيا.

**قائمة المراجع:**

- ابن الأحمر إسماعيل، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان لابن الأحمر، تحقيق، هاني سلامة، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1421ه /2001م.

- بشاري لطيفة ، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)، رسالة ماجستير، الجزائر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1406 – 1407ه /1986-1987.

- بلهواري فاطمة، النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160- 962ه / 777-1554م)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2014.

- بورويبة رشيد، وآخرون، الجزائر في التاريخ، العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

- بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

- دحماني سهام، النظام الضريبي للدولة الزيانية (633هـ/1236م-962هـ/1554م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2017-2018.
- دوزي رينهارت، تكملة المعاجم العربية، ترجمة، محمد سليم النعيمي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990.
- الوزان الفاسي، الحسن بن محمد، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1983.
- الونشريسي، أحمد بن يحي، الوفيات، تح، محمد بن يوسف القاضي، القاهرة، نوابغ الفكر، ط1، 2009.
- حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، الجزائر، منشورات الحضارة، 2009.
- أبو حمو موسى الثاني الزياني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تحقيق محمود بوترعة، الجزائر، دار الشيماء، 2012.
- أبو حمو موسى الثاني الزياني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1279هـ.
- المازوني، أبو زكريا يحيى بن موسى المغيلي، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق، مختار حساني، مراجعة، مالك كرشوش الزواوي، الجزائر، دار الكتاب العربي، 2009.
- مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه في التاريخ، تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، 1426-1427هـ/ 2005- 2006م.
- مجهول، زهر البستان في دولة بني زيان، ج2، تح، بوزياني الدراجي، الجزائر، مؤسسة بوزياني للنشر، 2013.
- ابن مرزوق، محمد التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1401هـ/ 1981م.
- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، الجزائر، موفم للنشر، 2002.
- ابن القاضي أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال، القاهرة، مكتبة دار التراث، 1970.
- سعيدان عمر، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر م، دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل، سوسة، الجمهورية التونسية، منشورات سعيدان، ط1، 2002.
- التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم، عبد الحميد عبد الله الهرامة، طرابلس، كلية الدعوة الإسلامية، ط1، 1398هـ/1989م.
- التنسي، محمد بن عبد الله، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تح، آغا بوعياد محمود، الجزائر، موفم للنشر، 2011.
- شقدان بسام كامل عبد الرزاق، تلمسان في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير، نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 1422هـ/ 2002م.

- ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح، محمد عبد الله عنان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1395ه /1975م.
- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق، علي عبد الواحد وافي، الجيزة، دار نهضة مصر، ط7، 2014.
- ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط، خليل شحادة، مراجعة، سهيل زكار، بيروت، لبنان، دار الفكر، 1421ه / 2000م.
- ابن خلدون يحيى، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق، عبد الحميد حاجيات، الجزائر، عالم المعرفة، طبعة خاصة، 2011.
- Brunschvig Robert, deux récits de voyage inédits en Afrique du nord au xve sciècle Abdelbasit B. halil et Adorne, Larose éditeurs, Paris, 1936, 47.